الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ج113/03(02/24)/14-خ(12753)

كلمة

كلمة معالي السيد أمين سلام

وزير الاقتصاد والتجارة بالجمهورية اللبنانية

في

اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة العادية (113)

على المستوى الوزاري

الأمانة العامة: 15 فبراير/ شباط 2024

معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية،

أصحاب المعالي الوزراء،

أصحاب السعادة رؤساء وأعضاء الوفود،

أصحاب السعادة رؤساء المنظمات العربية المتخصصة،

السيدات والسادة،

اسمحوا لي بداية أن اتقدم بالتهنئة للمملكة الأردنية الهاشمية لترؤسها أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته 113 على أمل النجاح، وأخص بالشكر كذلك الجمهورية اليمنية الشقيقة للجهود التي بذلتها طيلة فترة ترؤسها لأعمال الدورة العادية 112 للمجلس، ونحن نعلم كلنا أن انعقاد دورتنا هذه في ظروف سياسية أمنية وعسكرية إقليمية تعتبر من أدق المراحل وأخطرها على منطقتنا العربية بشكل عام وعلى الوجود الفلسطيني والقضية الفلسطينية بشكل خاص..

كما أتقدم بالشكر والتقدير لأمين عام جامعة الدول العربية معالي الدكتور أحمد ابو الغيط لمتابعته المتواصلة لقضايا الأمة العربية المحقة والعادلة ولجهوده الحثيثة في دعم مسيرة العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك،

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر الى الأمينين العامين المساعدين للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ولكافة العاملين في الأمانة العامة على الجهود التي يبذلونها لإنجاح أعمال المجلس وكافة لجانه.

أيها السيدات والسادة،

لا بد لي من أن اتقدم بالتعازي وأن أنحني أمام الشهداء من الأطفال والنساء والمسنّين والأبرياء الذين يسقطون يومياً على مذبح الشهادة في كل من فلسطين ولبنان..

فبينما نحن نرحب ببعضنا البعض هنا... هناك على بعد بضعة كيلومترات منا وفي هذه الأثناء واللحظات أرضين عربيتين؛ لبنان بلدي الغالي وفلسطين الحبيبية التي تسكن قلوبنا ووجداننا وأرواحنا وضمائرنا وإنسانيتنا، مَن يلملم أشلاء أولاده وعائلته وجيرانه، فأخوتي في فلسطين يُسحقون عن وجه الأرض، وأهلي في جنوب لبنان يُشردون ويُقتلون وتُحرق تربة أراضيهم... ويبدو أن رفح وُضعت على سكّة التصفية الإنسانية والوجودية أيضاً..

أعداد الضحايا والمصابين تجاوزت المئة ألف إنسان وإلى ازديادٍ وارتفاع..

فبلادنا العربية كلها في حالة حرب نفسية ووجدانية وروحية وتحت قصفٍ حتى لو لم يكن قصف أو عدوان عسكري.. بل وبسبب التغيرات في العالم يبدو أن الامور سائبة وشريعة الغاب سائدة والقوي يقضي على الضعيف؛ وطناً كان أو انساناً، وسُحقت كل المعايير والمواثيق الإنسانية والدولية، وكأنها لم تكن، أو بالأحرى تُطبّق عند الطلب.

فلنحدد بوصلتنا، التي عندما أهملناها تفرقنا واغتُصبت قراراتنا ووحدتنا، فقضيتنا نحن العرب هي: فلسطين.

ولأن الشيء بالشيء يُذكر ونحن هنا مجتمعين بمناسبة انطلاق اعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي الـ 113 لا بد من التذكير أن الاقتصاد هو:

تحسين وتطوير الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للإنسان والمجتمع.. وهو تخطيط وتنظيم وإدارة.. فنمو وتطور ونجاح وتلبية حاجات... وكيف السبيل لذلك وبلادنا العربية مشرذمة!...

ففلسطين تحت القصف والإبادة، والتهجير والدمار والخراب ..

وما زاد المصائب مصيبة هو قرار وقف الدعم عن الأونروا، وهذا بلاء كبير على لبنان وفلسطين وأينما وجد لاجئين وتداعياته المدمرة ستنعكس على الأمة العربية برمتها..

استمعوا لكلام دوروثي كلاوس المسؤولة الأممية فيما يتعلق بالخدمات الصحية التي تقدمها الأونروا في لبنان، قائلة إن 200 ألف لاجئ فلسطيني يزورون مراكز الوكالة الصحية سنوياً، والتي تساهم كذلك في تحمل ما بين 50 و60% وأكثر في بعض الاوقات، من نفقات علاج لاجئي فلسطين لدى القطاع الخاص في لبنان، وبالإضافة إلى المساعدة النقدية التي تقدمها الأونروا إلى 65% من اللاجئين، والتي مكّنت من خفض الفقر من نسبة تبلغ 93% إلى 80% حالياً. لذا "لا يوجد أحد قادر على تولي هذه الخدمات" التي تقدمها الوكالة للاجئي فلسطين في لبنان، ولن يكون لدى الوكالة تمويل اعتباراً من نهاية شهر شباط/ فبراير.

وهذا يعني أن عمليات الأونروا ستتوقف خلال شهر آذار/ مارس، ما له تأثير على أكثر من 250,000 من لاجئي فلسطين الذين حسب تقديرات المنظمة يقيمون حالياً في لبنان والذين يعتمدون على خدمات الوكالة، بالإضافة إلى وجود 40 ألف طفل في مدارس المنظمة ومراكز التدريب المهني، ولا يوجد لديهم ملجأ آخر يذهبون إليه.. وهذا يعني أن عشرات الآلاف من الأطفال في الصفوف من الأول إلى الثاني عشر لن يتمكنوا من مواصلة تعليمهم وكلنا يعلم مصير الأجيال التي لا تتعلم!

لهذا القرار تأثير كارثي مباشر علينا كلبنانيين وإعلان حرب باردة على اقتصاد وكيان الشعب اللبناني الوجودي والمقيمين فيه، والذي سيؤثر حتماً على كل من هو حاضر في هذا الاجتماع وكل المنطقة.. فما هي هذه الأجيال الصاعدة دون تعليم وثقافة.. ولبنان وطن جبران خليل جبران وإيليا أبو ماضي ومهد الأبجدية وجامعة الشرق.. أُذكّركم بالمقولة الشهيرة: مصر تكتب، ولبنان يطبع والعراق يقرأ.. أين نحن من ذلك؟!

نحن كحكومة لبنانية أوضحنا بشكلٍ جليّ أننا اليوم وتحديداً في هذه الحقبة المصيرية لا نملك الموارد اللوجستية والمالية والسياسية اللازمة لتولي مسؤولية اللاجئ الفلسطيني أو أي لاجئ آخر، ولبنان أرض الفصول الأربعة أرض الأنهر والينابيع، لبنان ساحل العرب على المتوسط، لبنان الذي تحبون وتعرفون يواجه اليوم خطر وجودي جدّي، وأقولها من دون مبالغة وهذا لأنه يحمل عبء دول العالم أجمع في مساحة 10452 كلم.. هل هذا هو المصير الذي نريد للبنان العربي الذي في الماضي والحاضر والمستقبل كان وسيبقى قيمة مضافة استثنائية لهذه الأمة العربية؟

ونحن أيها السادة والسيدات الكرام نناقش مساعدة اللاجئين؟

ولماذا هناك لاجئين في المبدأ والأساس؟! لأن هناك ظلم واستبداد واحتلال وانتزاع حقوق بالقوة..

السّادة والسيدات الحضور،

1.2 مليار دولار خسائر مرتبطة بشكل أساسي بالدمار في لبنان، من أكتوبر الماضي إلى اليوم جرّاء العدوان الإسرائيلي على جنوبنا الحبيب، حيث تعرضت أكثر من 90 قرية لأكثر من 1800 هجوماً، مما تسبب في وقوع إصابات ونزوح داخلي لأكثر من 70000 شخص، وإلحاق أضرار جسيمة بالمساكن والشركات وخسائر مرتبطة بشكل مباشر بالدمار الذي لحق بالأراضي الزراعية وتلوثّها نتيجة للقصف الاسرائيلي واستعمال الفوسفور الابيض للأذى والتخريب ما أدى الى فقدان خصوبة التربة وتلف الأراضي والمحاصيل الزراعية التي تعتبر مصدر رزق أساسي في المناطق الحدودية جنوب لبنان، وتلوّث مصادر المياه والماشية وتهديد صحة الانسان بالتلويث الكيميائي بالإضافة إلى أن المحاصيل الرئيسية مثل الزيتون والخروب والحبوب والمحاصيل الشتوية تضرّرت بشكل كبير، وقد أفادت التقارير باحتراق 47000 شجرة زيتون معمّرة وهذا يحتاج إلى عشرات السنين لعودتها إلى دورتها الزراعية الطبيعية.. بالإضافة إلى الدمار في البنَى التحتية والطرقات والمباني وإلى أكثر من ٥٠٠ مليون دولار خسائر نتيجة إقفال المؤسسات وتوقف الأعمال، في الوقت الذي تغيب فيه مشاريع الحلول للأزمة التي تخطّت شهرها الرابع..

ووفق ما كشفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقرير بعنوان "حرب غزة: نتائج أولية حول الأثر الاجتماعي والاقتصادي والبيئي على لبنان" قدّم التقرير تحليلًا أوليًا للآثار والعواقب المحتملة لحرب غزة المستمرة على الاقتصاد اللبناني والقطاعات الاقتصادية الرئيسية والبيئة، مع التركيز على المناطق الحدودية في جنوب لبنان وتضرر القطاعات الاقتصادية الرئيسية فيه، بالإضافة الى ما صدر عن مركز الأمم المتحدة للإعلام: أن "القطاعات الاقتصادية الرئيسية، كالسياحة والخدمات والزراعة، تضررت أكثر من غيرها، وهي التي توفر فرص العمل والدخل لنسبة كبيرة من سكان لبنان، وأن احتمال انكماش الاقتصاد بات حتمياً ومرتفعاً."

فالوضع "خطير" في جنوب لبنان.. والاقتصاد اللبناني يهتزّ بقوّة

فكيف سيكون هناك اقتصاد ونمو وتطوّر؟

طريقنا صعبة ولكن بدعم إخوتنا العرب وفضلهم السابق بأدق التفاصيل على مساعدتنا فقط وفقط بحلّ الأزمات السياسية ورفع الضغوط الإقليمية وأزمات اللاجئين والنازحين عن كاهلنا، سينجو مركبنا من هذا البحر الهائج.. ونحن نعلم أن محبتكم لنا فعلاً وليس قولاً..

فالمملكة العربية السعودية وفي آخر لقاءاتنا مع القيمين فيها قالوا لي بالفم الملآن: نريد لبنان في غرفة قيادة رؤية 2030 ..

ودولة قطر لا تغادر لبنان لمحاولاتها الحثيثة إيجاد مخرج للازمة السياسية التي نعيشها، فيغادر موفدوها من هنا ليعود رجال أعمالها بمباركة أميرها يستثمرون مشكورين في قطاعات عدة في لبنان !..

ونُذكّر أيضاً بالدور الاماراتي الذي تلا الاجتماع السعودي المصري، وما عرف عندها بلقاء "تشاوري" إماراتي – مصري – خليجي في دولة الإمارات؛ بُحِث فيه القومية العربية حيث لم تغب القضية اللبنانية عن جدول أعماله، فمن هنا نرى أن الموقع الخليجي يشكّل رأس الحربة في الدفاع عن المصالح والقضايا العربية الفعلية، وأن حلف الاعتدال العربي ينطلق من المسودة التي وضع أسسها سعود الفيصل عام 2007 وتقوم على أساسها التحالفات أو العلاقات الاقتصادية وتُستكمل اليوم تدريجياً ضمن شعار إعادة العلاقات العربية من خلال نقطتين محوريتين:

الأولى: لا يمكن الغاء دور جامعة الدول العربية. والثانية: لا يمكن التخلي عن المصالح العربية ..

أما دولة الكويت الحبيبة ومبادراتها ومنها ما عرف بالورقة الكويتية، التي حملها وزير الخارجية الكويتي السابق الشيخ أحمد ناصر الصباح إلى بيروت، كانت أساس لعودة السفراء العرب إلى لبنان ومساعدته على تنشيط دورته الاقتصادية من خلال إعادة الثقة بلبنان..

وجمهورية مصر العربية بمشاركتها الفعالة في اللجنة الخماسية تصرّ على إيجاد مخرج لأزمة لبنان السياسية..

نعلم جميعاً محبة ومكانة الشعب اللبناني، ولبنان في قلوب أشقاؤنا العرب... لكن لا بد من التكاتف ورصّ الصفوف والتنسيق العربي العربي أولاً ووحدة الموقف لسلام وازدهار شامل في منطقتنا..

أخوتنا المجتمعين هنا نرجوكم مجتمعين لا تتركونا.. لا تتركوا لبنان.. نحن لسنا بلد مُفلس، ولا بلد الطلبات الكثيرة.. نحن بلد عربي اعتُبر حلقة ضعيفة ووُضع تحت ضغوطات إقليمية ودولية سمحت للفساد والمفسدين أن يدمروا بلداً عربياً غنياً بنِعَم كثيرة لها أهمية لا تثمّن مادياً او معنوياً ضمن الأسرة العربية الكبيرة.. لبنان اليوم هو الشقيق الصغير الضعيف الذي تتفرد به استعداداً للانقضاض الكامل مطامع وأجندات خارجية لسلخه عن أسرته العربية وتحويله من جوهرة في تاج العرب إلى مستنقع موبوء يُضعف العرب والعروبة.

نكرّر.. نحن العرب في حالة حرب وحصار بأيادٍ خفية من فلسطين، إلى لبنان، سورية، العراق، اليمن وحركة ملاحة قناة السويس التي تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد المصري واقتصاد المنطقة وارتفاع تكاليف الشحن.. أتذكرون مدينة حلب العريقة الصناعية السورية التي اعتبرت الأشهر على الصعيد الصناعي في العالم والتي لولا قربها من دولة أخرى لكانت هي عاصمة سورية الحبيبية.. دُمّرت واقفلت مصانعها وهي التي لعبت دوراً هاماً في اقتصاد المنطقة..

فلنتوحّد..

لديهم باريس ولندن وبرشلونة، أمستردام، ميلان، برلين.. وأين نحن؟ أين بيروت ودمشق وبغداد؟

إنه تدمير ممنهج لنا ولثقافتنا العربية وللغة القرآن الكريم.. وإخضاع للخطط المستبدة فلا اقتصاد دون أمن وأمان وسلام وثقافة ونظام تعليمي موحد.. ولا اقتصاد لجيل يعتاش على الكراهية والعنصرية لنعالج العلةّ ونضع الحل!

أصحاب المعالي والسيادة،

وأضم صوتي إلى كافة الدول العربية الشقيقة على أهمية إنهاء الحرب على قطاع غزة، والتوصل إلى وقف فوري وتام لإطلاق النار، وضمان حماية المدنيين وفقاً للقانون الإنساني الدولي، ورفع كافة القيود التي تعرقل دخول المساعدات الإنسانية إلى القطاع ضرورة لاستقرار المنطقة وعودة المهجرين والنازحين وإعادة إعمار كافة المناطق المتضررة، كما أناشد الضمير العالمي إلى إدانة هذا الاعتداء الوحشي على الإنسانية والوقوف مع الحقوق المشروعة لإخوتنا الفلسطينيين ودعم مبادرة السلام العربية التي أطلقها الملك عبد الله بن عبد العزيز رحمه الله من بيروت خلال انعقاد القمة العربية عام 2002.

أصحاب المعالي والسيادة،

أيها السيدات والسادة،

إن التصدي للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية للمواطن العربي يشكّل التحدي الأكبر للسياسات الاقتصادية للحكومات العربية، هذه السياسات التي ينبغي توجيهها بما يساهم في الخروج من الأزمات البنيوية والسياسية التي عصفت بعدد من الدول العربية، ومنها لبنان، الذي يعاني من أسوأ أزمة مالية ونقدية واقتصادية مرت عليه في تاريخه، ويجعل من العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك والتفهّم لمشاكل بعضنا البعض وللتفاوت في المقدرات الاقتصادية بين دولنا ضرورة ملحّة في سبيل تعزيز إمكانيات الدول العربية على كافة المستويات.

إن منطقتنا العربية تشهد تدفقات مالية مهمة جداً نتيجة ارتفاع المداخيل من صادرات النفط كما وورش الاستنهاض العمراني والاقتصادي التي تقوم بها المملكة العربية السعودية، وبعض الدول العربية الشقيقة، متمنين لهم النجاح في خططهم وبرامجهم الخمسية والعشرية.

ومواكبة لهذا الواقع،

أدعو الدول العربية للعمل بسرعة على إطلاق أو استكمال برامج الاصلاح الاقتصادي والإداري والقانوني لوضع أسس لاقتصادات حديثة ومتطورة ومؤهلة لاستقطاب السيولة الفائضة في العالم العربي واقتراح آليات وأفكار لتشجيع استقطابها وتوظيفها في خدمة التنمية الوطنية والإقليمية في دولنا العربية بدلاً من أن تأخذ طريقها إلى مناطق ودول أخرى في العالم، داعياً صندوق النقد العربي ليضع خبراته في خدمة تحقيق هذا الهدف.

أصحاب المعالي والسعادة،

ولا يسعني في ختام كلمتي إلا أن أعرب عن أملي بأن تشكل دورتنا هذه محطة متميزة في مسيرة العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك وتساهم في تقدم ورقي شعوبنا العربية.

ونطلب من الله عز وجل أن يصلح حالنا على قدر نوايانا.